

الأمم المتحدة LIBRARY
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية
UNISA COLLECTION

اللجنة الاولى
الجلسة ٣٤
المعقودة يوم الاثنين ،
١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

مخضر حرفي للجلسة الرابعة والثلاثين

(نيبال)

السيد رانا

الرئيس:

المحتويات

- النظر في مشاريع القرارات والبت فيها (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.34
7 December 1990
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠بنود جدول الأعمال ٤٥ الى ٦٦ و ١٥٥ (تابع)النظر في مشاريع القرارات والبت فيهاالرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يوم الجمعة الماضي أبلغتُ

الوفود أن اللجنة في هذا الصباح ستبت أولاً في مشروع القرار A/C.1/45/L.44 ثم تبت بعد ذلك في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة الرابعة وهي A/C.1/45/L.11 و A/C.1/45/L.16 و A/C.1/45/L.27/Rev.1 و A/C.1/45/L.40 وإن البت في مشروع القرار A/C.1/45/L.38 من المجموعة الرابعة أرجئ إلى مرحلة لاحقة . إلا أنني تلقيت طلباً من مقدمي مشروع القرارين A/C.1/45/L.11 و A/C.1/45/L.40 بتأجيل النظر في هذين المشروعين للسماح بإجراء المزيد من المشاورات فيما بين الوفود المعنية .

وبعد الانتهاء من البت في مشاريع القرارات هذه ، ستنتقل اللجنة إلى البت في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة الخامسة وهي A/C.1/45/L.7 و A/C.1/45/L.14 و A/C.1/45/L.23 و A/C.1/45/L.25 و A/C.1/45/L.33 . وكما سبق أن أبلغت اللجنة فإن البت في مشاريع القرارات المتبقية في تلك المجموعة ، وهي A/C.1/45/L.5 و A/C.1/45/L.35 و A/C.1/45/L.43 قد تأجل إلى مرحلة تالية .

والآن أعطي الكلمة لأمين اللجنة .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أبلغ اللجنة أن البلدان التالية أصبحت مشتركة في تقديم مشاريع القرارات التالية : A/C.1/45/L.44 ، بنن وهنغاريا ؛ L.51 ، بولندا ، وتركيا ، وجيبوتي ، وساموا ، والسنگال ، وسوازيلند ، والصومال ، وغينيا ، والكاميرون ، وكندا ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، ومدغشقر ، والمملكة العربية السعودية ، وموريتانيا ، والنرويج ؛ L.41 ، هنغاريا ؛ L.43 ، هنغاريا ؛ L.44 ، نيوزيلندا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل بولندا

الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/C.1/45/L.21/Rev.1 .

السيد بافلاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني اليوم

أن أتولى عرض مشروع القرار A/C.45/L.21/Rev.1 المعنون "الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)". وبالإضافة الى كندا وبولندا ، شاركت في تقديم مشروع القرار هذا ٤١ دولة عضوا وهي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، أفغانستان ، المانيا ، أوروغواي ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بوليفيا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الدانمرك ، رومانيا ، سورينام ، السويد ، فرنسا ، الفلبين ، فنلندا ، فييت نام ، كوستاريكا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، ميانمار ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليونان .

والهدف من مشروع القرار هذا ، كما هو الحال بالنسبة لمشاريع قرارات مماثلة ، هو تسجيل التطورات الرئيسية التي حدثت في هذا الصدد منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، وبصفة خاصة التطورات المتعلقة بالمفاوضات الخاصة باتفاقية الاسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح ، والإعراب عن تصميم الدول الاعضاء على أن تبرم في أقرب وقت ممكن اتفاقية عالمية شاملة ، يمكن التحقق من تطبيقها ، للقضاء على جميع الاسلحة الكيميائية الى الابد من على وجه الارض ، وعلى أن تضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ .

ولعدة أعوام مضت يحظى مشروع القرار بشأن هذا الموضوع بتأييد جماعي من جانب الدول الاعضاء . ويعتقد مقدمو المشروع أن هذا التأييد سيستمر ، لأن اعتماد مشروع القرار الحالي بتوافق الآراء سيكون مؤشرا هاما على القلق العميق لدى الدول الاعضاء إزاء وجود الاسلحة الكيميائية ، وإزاء تزايد خطر استعمالها ، كما تبين مؤخرا . وفي نفس الوقت سيعتبر مشروع القرار رسالة قوية موجهة الى مؤتمر نزع السلاح بشأن الحاجة الملحة الى استكمال عمله بشأن الاتفاقية .

ومشروع القرار يستند بصورة أساسية إلى قرار العام الماضي ١١٥/٤٤ ألف الذي اعتمد بتوافق الآراء . إلا أن واضعي ومقدمي مشروع القرار أدخلوا عددا من التعديلات التي تعكس ، من بين جملة أمور ، أهمية التطورات التي وقعت على مدى العام الماضي . كما أدخلنا أيضا بعض التعديلات على عدة فقرات لنجعل مشروع القرار أكثر ديناميكية وأكثر تطلعا إلى المستقبل .

لهذه الأسباب بصورة عامة عدّلنا واستكملنا الفقرات الثانية والخامسة والسابعة من الديباجة . والفقرة الجديدة الثالثة من الديباجة تحل محل الفقرتين السابقتين من الديباجة اللتين تشيران إلى مؤتمر باريس .

ونظرا للاعتقاد بأن المساهمة المتنامية من جانب الدول المراقبة يمكن أن تسهم اسهاما كبيرا في تحقيق الانضمام العالمي إلى الاتفاقية ، عدّلنا في ضوء ذلك الفقرة السابعة من الديباجة .

وتتناول الفقرة العاشرة من الديباجة الاتفاق السوفياتي الأمريكي الأخير بشأن وقف انتاج أسلحتهما الكيميائية والبدء في تدمير مخزوناتهما منها .

أما الفقرة الثانية عشرة الجديدة من الديباجة فإنها تُعرب عن التقدير للدول التي أعلنت عن نيتها في أن تصبح من بين الموقعين الأصليين على الاتفاقية . كما أضفنا الفقرة الجديدة ١ إلى منطوق القرار ، التي تعكس ، في ظل الحالة السياسية الراهنة ، الرغبة في تجديد دعوة الدول إلى التقيّد ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والامتنثال للإعلان الختامي لمؤتمر باريس على حد سواء .

أما الفقرتان ٢ و ٣ من منطوق القرار فقد عدّلنا لتعكسا درجة التقدم الذي أحرزه مؤتمر نزع السلاح في دورته التفاوضية الأخيرة ، التي وجد العديد من الأعضاء أنها لا تدعو إلى الارتياح التام .

وعدّلت الفقرة ٤ من منطوق القرار لتقوية مشروع القرار ولجعله أكثر ديناميكية . وهي الآن أكثر وضوحا وجلاء في دعوتها مؤتمر نزع السلاح للإسراع بالعمل . ووسّعت الفقرة ٦ من منطوق القرار لتؤكد ما لتصريحات الدول بشأن ما إذا كانت تمتلك أسلحة كيميائية أم لا ، وما لمواصلة تبادل البيانات والمعلومات ذات الصلة على الصعيد الدولي بصدد المفاوضات المتعلقة باتفاقية من هذا القبيل ، من أهمية .

أما الفقرة ٧ من منطوق القرار فقد أصبحت أكثر وضوحا ، واستكملت بالفقرة الجديدة ٨ من المنطوق ، التي تدعو جميع الدول إلى بذل كل جهد لضمان دخول الاتفاقية التي ستعقد حيّز النفاذ وتنفيذها فعلا في وقت مبكر . أما الفقرة ٩ فإنها توضح نفسها بنفسها .

إن مشروع القرار نتاج لمشاورات مكثفة وواسعة جدا فيما بين الوفود ، التي أظهرت جميعها روح تعاون وحسن نية تستحق الثناء ، كما أظهرت روحا توافقية . وفي هذا الصدد ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتنان وفدي الصادق لوفد كندا ، الذي تعاون معنا تعاوننا وثيقا في مشروع القرار هذا . وأود أيضا ، نيابة عن وفدينا ، أن أعرب عن تقديرنا العظيم لجميع مقدمي مشروع القرار وللوفود الأخرى التي شاركت بنشاط في المفاوضات ، على إسهامها القيم في صياغة مشروع القرار هذا .

إن روح التعاون التي سادت المفاوضات تحمّلنا على الاعتقاد بأن الدول الأعضاء ترغب في اعتماد مشروع القرار A/C.1/45/L.22/Rev.1 بتوافق الآراء . وإذا تحقق ذلك ، فإن المنظمة ستظهر على نحو قاطع التزامها بتخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل المقيتة للغاية . فضلا عن ذلك ، فإنني مقتنع أن هذا سيسهم أيضا إسهاما كبيرا في التعجيل بعمل مؤتمر نزع السلاح المتمثل باتفاقية للأسلحة الكيميائية .

السيد موريس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أعرض مشروع القرار A/C.1/45/L.52 ، المعنون "الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) : اتخاذ تدابير لدعم سلطة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥" .

وقد انضمت إلى استراليا الدول الأعضاء التالية في تقديم مشروع القرار : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اسبانيا ، اكوادور ، ألمانيا ، أنتيغوا وبربودا ، أيرلندا ، أيسلندا ، إيطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، جزر البهاما ، الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، الدانمرك ، زائير ، ساموا ، السويد ، شيلي ، فرنسا ، الفلبين ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، الكامبيرون ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،

النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان .

قدّمت استراليا في العام الماضي مشروع القرار A/C.1/44/L.47/Rev.1 ، بشأن اتخاذ تدابير لدعم سلطة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وتأييد عقد اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . وقد اعتمد مشروع القرار ذاك بتوافق الآراء بوصفه القرار ١١٥/٤٤ بـاء المبني على قرارين سابقين اعتمدا بتوافق الآراء ، هما القراران ٧٤/٤٣ ألف و ٣٧/٤٢ جيم اللذان عبّرا بأقوى العبارات عن الالتزام الدولي ببروتوكول ١٩٢٥ وبتأييد عقد اتفاقية شاملة وفعّالة بشأن الأسلحة الكيميائية في وقت مبكّر . وقد دعما ذلك الالتزام بطريقة عملية بدعوة الأمين العام إلى القيام ، بمساعدة فريق خبراء مؤهلين ، بتطوير مبادئ توجيهية تقنية وإجراءات للقيام بتحقيق فعال وآني في التقارير المتعلقة بإمكانية استعمال الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) أو التكسينية .

وقد اعتقد مقدمو القرار ١١٥/٤٤ بـاء أن من المهم والمناسب أن يقوم المجتمع الدولي ، من خلال الأمم المتحدة ، لاسيما في ضوء الالتزامات السياسية الواضحة والهامة التي قطعت في مؤتمر باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، بمتابعة الأمر بإصدار اعلان عن طريق قرار آخر من الجمعية العامة ، يثبت بصورة نهائية قاطعة أن هدفه المشترك هو ضمان ألا تستخدم الأسلحة الكيميائية مرة أخرى على الاطلاق .

وعليه فإننا نلاحظ بجزع متزايد أن خطر استعمال الأسلحة الكيميائية يتصاعد على ما يبدو على الرغم من هذه الالتزامات القانونية والسياسية الدولية الراسخة بعدم استخدامها .

وبناء على ذلك ، تعيد الجمعية في الفقرة الثانية من الديباجة من مشروع القرار L.52 التأكيد على قرارها ١١٥/٤٤ بـاء برمته . وفي الفقرة الرابعة من الديباجة تشجب الجمعية دون لبس استعمال الأسلحة الكيميائية والتهديد باستعمالها . وبناء عليه ، فإنها تدين في الفقرة ١ من منطوق القرار جميع الاعمال التي تنتهك أو تهدد بانتهاك الالتزامات المعقودة بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وسواها من أحكام القانون الدولي ذات الصلة .

وتركّز الجمعية العامة على الاستعمال أو التهديد بالاستعمال ، فتجدد في الفقرة ٣ من المنطوق دعوتها إلى جميع الدول لأن تراعي بدقة مبادئ وأهداف بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ .

وفي الفقرة ٣ من منطوق القرار ، تستكمل المهمة المرسومة في الفقرة ٥ من منطوق القرار ٣٧/٤٢ جيم ، وذلك بإقرارها مقترحات فريق الخبراء المؤهلين المنشأ عملاً بذلك القرار ، والمتعلق بالمبادئ التوجيهية التقنية والاجراءات التي يمكن أن يسترشد بها الامين العام في إجراء التحقيق الفعّال في التقارير التي تشير إلى احتمال استعمال الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) أو التكسينية .

ومرة أخرى فيما يتعلق باستعمال الأسلحة الكيميائية ، تلاحظ الجمعية العامة ختاماً ، في مشروع القرار ، استمرار أهمية القرار الذي اتخذته مجلس الأمن بالنظر على الفور في اتخاذ تدابير ملائمة وفعّالة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، آخذاً في الاعتبار تحقيقات الأمين العام إذا استعملت الأسلحة الكيميائية في المستقبل بأية صورة انتهاكاً للقانون الدولي .

ويتضح بجلاء أن أفضل سبيل قاطع وفعال يضمن ألا تستعمل هذه الأسلحة مرة أخرى هو إبرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية عالمية وشاملة . وينبغي أن ينظر إلى مشروع القرار هذا الموجز والمركز ، باعتباره مشروعاً مكمل لمشروع القرار A/C.1/45/L.21/Rev.1 الذي قدّمه زميلي ممثل بولندا على التو . ويبرز مشروع القرار على نحو مباشر وواضح القلق الدولي حيال الآلام والمعاناة الرهيبة التي لا طائل وراءها والناجمة عن استخدام هذه الأسلحة البشعة والمحزنة دولياً .

ومشروع القرار A/C.1/45/L.52 ، مرة أخرى ، هو نتيجة مشاورات طويلة ومدققة مع مجموعة عريضة من الوفود المهمة بالأمر . وقد بدأت المناقشات في إطار مجموعة أساسية من البلدان ، بما فيها البلدان المشتركة في تقديم نص العام الماضي . وبناءً عليه تشاورنا مع كل المجموعات الإقليمية والأطراف المهمة . وبود الوفد الاسترالي أن يعرب عن تقديره العميق للتعاون البناء والمثمر الذي أبدته كل الوفود ، والمساعدة التي قدمتها إليه في هذا الصدد .

وفي هذا السياق ، من المهم أن نلاحظ أن الهدف الأساسي المشترك لكل الذين اشتركوا في هذه العملية كان التوصل مرة أخرى إلى مشروع قرار بتوافق الآراء ينطوي على رسالة مضمونية لا لبس فيها . ومن ثم ، أوصي بأن تعتمد اللجنة الأولى مشروع القرار A/C.1/45/L.52 بدون تصويت .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ليعرض مشروع القرار A/C.1/45/L.27/Rev.1

السيد مارتينوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : يتشرف وفدي أن يقدم اليوم مشروع القرار A/C.1/45/L.27/Rev.1

(السيد مارتينوف ، جمهورية

بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

"حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة". ونقوم بهذا بالنيابة عن وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وأفغانستان ، وإيطاليا ، وبلغاريا ، وبنن ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وفييت نام ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ، ومنغوليا ، والنمسا ، والهند ، وهولندا .

والهدف من مشروع القرار هو اتخاذ تدبير دولي متفق عليه لتيسير الرصد المستمر لاستحداث وصناعة الطرز الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة منها . ويوفر مشروع القرار أيضا امكانية وضع توصيات ، لدى الحاجة ، بشأن إجراء مفاوضات محددة حول طرز معينة من هذه الأسلحة . وترد تلك الاقتراحات في الفقرتين ٢ و ٣ من المنطوق .

وأثناء عملنا في إعداد مشروع القرار ، أجرى وفدي مشاورات مع مجموعة واسعة من الوفود الأخرى ، مما ييسر التعبير في النص المنقح عن كل المواقف التي أبديت . ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعرب عن امتنانه الصادق لكل الذين اشتركوا في المشاورات ، وعن امتنانه الخاص لتلك الوفود التي وافقت على أن تصبح من مقدمي مشروع القرار .

وبالنيابة عن كل مقدمي مشروع القرار ، أود أن أعرب عن الأمل بأن يعتمد مشروع القرار المنقح بدون تصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ليس هناك أي وفود ترغب في

الإدلاء ببيانات تعليلا لموقفها بشأن مشروع القرار A/C.1/45/L.44 قبل أن نبت فيه .

لذلك تشرع اللجنة في البت في مشروع القرار A/C.1/45/L.44 . وهو مشروع

القرار الذي عنوانه "نزع السلاح العام الكامل : نزع السلاح التقليدي على النطاق

الاقليمي" وعنوانه الفرعي "نزع السلاح الاقليمي ، بما في ذلك تدابير بناء الثقة" وقد

قدمه ممثل بلجيكا في جلسة سابقة . أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة لتلاوة قائمة مقدمي

مشروع القرار .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفود الدول التي اشتركت في تقديم مشروع القرار A/C.1/45/L.44 هي : اسبانيا ، واكوادور ، وألمانيا ، وأوروغواي ، وأيرلندا ، وإيطاليا ، وباراغواي ، وباكستان ، والبرتغال ، وبلجيكا ، وبنما ، وبنن ، وبولندا ، وبوليفيا ، وبيرو ، وتركيا ، والدانمرك ، والسلفادور ، وسورينام ، وشيلي ، وغواتيمالا ، وفرنسا ، والفلبين ، وكندا ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، ولكسمبرغ ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، والنرويج ، والنمسا ، ونيبال ، ونيكاراغوا ، ونيوزيلندا ، والهند ، وهندوراس ، وهولندا ، واليونان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعربت وفود الدول المشتركة في تقديم مشروع القرار عن رغبتها في أن تعتمد اللجنة بدون تصويت . إذا لم أسمع أي اعتراض ، فسأعتبر أن اللجنة تود أن تتصرف وفقا لذلك .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.44 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يودون التكلم تعليلا لموقفهم بشأن مشروع القرار A/C.1/45/L.44 .

السيد ريغويرو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : انضم وفدي إلى

توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/45/L.44 الذي اعتمدته اللجنة لتوها ، لأننا نرى أن مسألة نزع السلاح الاقليمي وتدابير بناء الثقة تتسم بأهمية كبرى . ومع ذلك ، يود وفدي أن يسجل هنا أنه كان يود أن يتضمن نص مشروع القرار تعبيراً أوضح عن بعض الآراء التي يراها مهمة . على سبيل المثال ، نرى أن تدابير نزع السلاح الاقليمية يمكن أن تسهم بفعالية في عملية تخفيض الأسلحة ونزع السلاح بوجه عام لكنه كان يجدر بنا أن نوضح تماماً أن هذه التدابير يمكن أن تسهم بفعالية في تلك العملية عندما تكون دول المنطقة ذاتها هي المروجة لها آخذة في الاعتبار مميزات الخاصة بها . وإن ذلك لن يتحقق ، إذا أردنا أن نكفل أفضل استجابة ، إلا في ظل مناخ من الثقة يقوم على الاحترام المتبادل .

وما من شك في أن العدل والتضامن والتعاون أمور يصح ذكرها تماما في هذا الصدد ، إلا أنه يحدث أحيانا ألا يعطي الجميع نفس المدلول لتلك المصطلحات . وكنتنا نفضل لذلك أن نوضح تماما أن نزع السلاح الاقليمي لا يمكن تحقيقه إلا في ظل مناخ من الثقة يقوم على الاحترام المتبادل ويكون موجها إلى اقامة أفضل العلاقات الممكنة .

هذا هو الحال عندما لا يكون هناك استخدام للقوة أو تهديد باستخدامها ضد الدول ، وعندما يسود احترام السلامة الإقليمية للدول ، وعندما يسود احترام السلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية . كل هذا يسهم في تحقيق التسوية السلمية لمثل هذه المنازعات .

وأخيرا ، نرى فيما يتعلق بالفكرة الكامنة في الفقرة ١ من المنطوق أنه ليس هناك أدنى شك في أن النهج الإقليمي لنزع السلاح يمثل أحد العناصر الأساسية في الجهود العالمية . ويبدو لي أنه كان يتعين علينا أن نضيف بعض الأفكار لاستكمال هذا النص في سياق نزع السلاح العام الكامل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشرع اللجنة الآن في البت في مشروعين من مشاريع قرارات المجموعة الرابعة ، وهما مشروع القرارين A/C.1/45/L.16 و A/C.1/45/L.27/Rev.1 ، مع إرجاء البت في مشاريع القرارات المتبقية في هذه المجموعة إلى مرحلة لاحقة .

وقبل أن تبدأ اللجنة في البت في مشروع القرارين هذين أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في الإدلاء بكلمات عن مشاريع القرارات الواردة في هذه المجموعة .

الآنسة نبيلة الملاً (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلدي أن يقصر تعليقه على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/45/L.11 الذي عرضه وفد العراق يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر .

إن وفد بلد يجد صعوبات جمة فيما يتعلق بمشروع القرار هذا المعنون "حظر تطوير وانتاج وتكديس واستعمال الاسلحة الإشعاعية" . وتنحصر الصعوبات التي نراها أساسا في العناصر التي أغفلها مشروع القرار هذا .

دعوني أوضح أيضا أن الكويت صوّتت في الماضي تأييدا لما يماثل مشروع القرار هذا . ونحن لانزال نؤيد الفكرة الأساسية التي مؤداها أن المرافق النووية المكرّمة للأغراض السلمية ينبغي ألا تتعرض لهجمات مسلحة . وقد أدنا الهجوم الإسرائيلي على المنشآت النووية العراقية عام ١٩٨٢ . غير أن النص المعروض علينا الآن يبدو أنه

(الآنسة نبيلة الملا ، الكويت)

لا يواكب تمام المواكبة التطورات الجارية . ولا بد من أن نضيف إليه بعض العناصر دون المساس بعناصره الأساسية . نود أن نرى بعض الإضافات إلى مشروع القرار هذا .

نود أن نقترح على وجه التحديد ألا تقتصر الإشارة إلى بروتوكول عام ١٩٧٧ الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، على الهجمات على المحطات النووية المولدة للكهرباء وحدها ، بل أن تشمل أيضا حظر أخذ رهائن . ونود أن يوسع نطاق الفقرة ٤ من الديباجة بحيث تشمل تلك الإشارة .

ونود كذلك أن نرى إشارة في كل من الديباجة والمنطوق إلى أن احتجاز مدنيين كرهائن ، بغض النظر عن جنسياتهم ، حول الأهداف العسكرية والصناعية أمر غير مسموح به طبقا للبروتوكول الإضافي الأول ، وأن وضعهم حول هذه الأهداف يعرضهم للخطر ، بما في ذلك خطر التلوث الإشعاعي .

وقد يغني بمرمى مشروع القرار هذا كله مشروع قرار آخر معروض على اللجنة ، ألا وهو مشروع القرار A/C.1/45/L.38 المعنون "حظر شن هجمات على المرافق النووية" . ولعل هذا المشروع الأخير يغطي الموضوع برمته .

وكما قلت ، لا يمكن أن تؤيد الكويت مشروع القرار A/C.1/45/L.11 على النحو الذي قدم به ، ونحن مضطرون لأن نطرح هذه الأفكار أمام اللجنة ، على أمل أن يتمكن وفد العراق من إدخال بعضها في مشروع القرار A/C.1/45/L.11 . لقد قدمنا بالفعل هذه التعديلات خطيا ، ونأمل أن تكون هذه فرصة للوفود لكي تتقدم لإعلان تأييدها لها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو أن تقدم هذه التعديلات

مكتوبة إلى أمين اللجنة .

ونظرا لعدم وجود أية وفود أخرى ترغب في الإدلاء ببيانات بشأن هذه المجموعة ، وبما أنه ليست هناك وفود ترغب في توضيح موقفها قبل البت في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة الرابعة ، فإنني أقترح الآن أن نبت في مشاريع القرارات التي تندرج تحت المجموعة الرابعة بادئين بمشروع القرار A/C.1/45/L.16 المعنون "نزع السلاح العام الكامل : خطر تطوير وانتاج وتكديس واستعمال الاسلحة الإشعاعية" . وقد

تولى ممثل هنغاريا عرض مشروع القرار هذا في الجلسة الرابعة والعشرين للجنة الأولى
المعقودة يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .
أعطى الكلمة الآن لأمين اللجنة الذي سيتلو قائمة المشاركين في تقديم مشروع
القرار هذا .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن قائمة مقدمي مشروع القرار A/C.1/45/L.16 على النحو التالي : ألمانيا ، وجمهورية إيران الإسلامية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والسويد ، وهنغاريا .
الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعقد اللجنة دون تصويت . فإذا لم أسمع أي اعتراض سأعتبر أن اللجنة تود أن تتصرف على هذا النحو .

أُعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.16

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سنبث الآن في مشروع القرار A/C.1/45/L.27/Rev.1 المعنون "حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة : تقرير مؤتمر نزع السلاح" .
 وقد قام ممثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بعرض مشروع القرار هذا صباح اليوم .

وقبل أن نشرع في البت فيه ، أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن قائمة مقدمي مشروع القرار A/C.1/45/L.27/Rev.1 على النحو التالي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وأفغانستان ، وإيطاليا ، وبلغاريا ، وبنين ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وفييت نام ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، ومنغوليا ، والنمسا ، والهند ، وهولندا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمد اللجنة دون تصويت . فإذا لم أسمع أي اعتراض ، سأعتبر أن اللجنة تود أن تتصرف على هذا النحو .

أُعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.27/Rev.1

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لاي وفد يود تفسير موقفه بعد البت في مشاريع القرارات المدرجة في المجموعة ٤ .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد أسعد الولايات المتحدة أن تشارك هذا العام في توافق الآراء على مشروع القرار 27/Rev.1 . الخاص بـ "حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة" .

بيد أننا نود أن يظهر المحضر أن الولايات المتحدة لم تهتد إلى أي أنواع جديدة من هذه الأسلحة ، ونعتقد أنه ما من أحد آخر قد فعل ذلك . فضلا عن ذلك ، لا نعتقد أن مشروع القرار هذا يرمي إلى تقييد برامج بحوث الدفاع .

وأخيرا ، إذا ما وجد في المستقبل أي سلاح جديد من أسلحة التدمير الشامل ، فيمكن آنذاك معالجة الحد منه أو تحديده أو القضاء عليه مع المراعاة التامة لمتطلبات التحقق الفعال .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لما سبق إعلانه ، منشر

الآن في البت في مشاريع القرارات المدرجة في المجموعة هـ ألا وهي : A/C.1/45/L.7 و L.14 و L.23 و L.25 و L.33 .

وكما أخبرت اللجنة من قبل ، أرجع البت في مشاريع القرارات المتبقية من هذه المجموعة ، وهي A/C.1/45/L.5 و L.35 و L.43 ، إلى مرحلة لاحقة .

وحيث أنه لا توجد وفود تود الإدلاء ببيان غير تفسير مواقفها من مشاريع القرارات الواردة في هذه المجموعة ، سأعطي الكلمة لأي وفد يود إيضاح موقفه قبل البت في مشاريع القرارات المدرجة في المجموعة هـ .

السيد غايدا (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد

هنغاريا في هذه المرحلة من عملنا أن يفسر موقفه من ثلاثة مشاريع قرارات في المجموعة هـ .

واسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أقول إن مشروع القرار A/C.1/45/L.23 يتضمن ، على غرار السنوات الماضية ، عددا كبيرا من البيانات والمثل العليا السامية التي يمكننا الموافقة عليها بسهولة تمام الموافقة . ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يكون النهج

الإيجابي الصحيح المتجلى في النص هو أيضا السمة المميزة للمواقف التي تتخذ في الممارسة اليومية للمفاوضات الخاصة بالموضوع . وأخذا بهذا في الاعتبار ، منصوص لصالح مشروع القرار هذا .

لقد درس الوفد الهنغاري مشروع القرار الوارد في الوثيقة L.25 والمتعلق باتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية .

من الشائع المعروف في هذه الهيئة ، كما هو الحال خارجها ، أن هنغاريا تعارض تماما الأسلحة النووية ، وهي ، بالتالي ، تود أن تشارك في أي جهد يمكن أن يفضي إلى إزالتها الكاملة النهائية . بيد أننا غير مقتنعين بأن الاتفاقية التي يدعو إليها مشروع القرار هذا واقعية بالقدر الذي يجعل مؤتمر نزع السلاح يوليها أولوية . وما دامت الأطراف المعنية ماضية في أسلوب مناجاة النفس بأحاديث طويلة . سيضيع الكثير من الوقت والجهد اللذين يمكن تكريسهما لموضوعات أكثر واقعية . ولهذا السبب ، سيمتنع وفد هنغاريا ، على مضض ، عن التصويت على مشروع القرار هذا .

كذلك سيختلف موقف وفد بلادي من مشروع القرار L.33 الخاص بتجميد الأسلحة النووية ، عما درج عليه فيما مضى . فهذه الوثيقة تعبّر عن مفهوم عفا عليه الزمن تماما ويتنافر مع التطورات المستجدة في المفاوضات الثنائية . وبالإضافة إلى ذلك فإن موقفنا الأساسي حيال الأسلحة النووية يقودنا إلى المطالبة بأكثر من التجميد في حالة معينة . لذا ، سيمتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار هذا عند طرحه للتصويت .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سنشرع الآن في البت في مشاريع

القرارات الواردة في المجموعة ٥ ، بدءا بمشروع القرار A/C.1/45/L.7 المعنون "نزع السلاح العام الكامل : نزع السلاح النووي" . وقد قام ممثل الصين بعرض مشروع القرار هذا في الجلسة الحادية والثلاثين للجنة الأولى المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٠ .

أعطى الكلمة الآن لأمين اللجنة ليتلو قائمة مقدمي مشروع القرار .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع

القرار A/C.1/45/L.7 مقدم من الصين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعرب مقدم مشروع القرار

A/C.1/45/L.7 عن رغبته في أن تعتمد اللجنة مشروع القرار دون تصويت . وبما أنني

لا أسمع اعتراضاً فسأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف على هذا النحو .

أُعتد مشروع القرار A/C.1/45/L.7 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت اللجنة الآن في مشروع

القرار A/C.1/45/L.14 المعنون : "نزع السلاح العام الكامل : دراسة شاملة عن الأسلحة

النووية من إعداد الأمم المتحدة" . وقد قدمت ممثلة السويد مشروع القرار في الجلسة

٢٤ من جلسات اللجنة المعقودة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

أعطى الكلمة الآن لأمين اللجنة لكي يتلو قائمة المتقدمين بمشروع القرار .

السير خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تقدمت

السويد بمشروع القرار A/C.1/45/L.14 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعربت مقدمة مشروع القرار

A/C.1/45/L.14 عن رغبتها في أن تعتمد اللجنة دون تصويت . وبما أنني لم أسمع

اعتراضاً ، فسأعتبر أن اللجنة تود أن تتصرف على هذا النحو .

أُعتد مشروع القرار A/C.1/45/L.14 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت اللجنة الآن في مشروع

القرار A/C.1/45/L.23 المعنون : "استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها

الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة : وقف سباق التسلح النووي ونزع

السلاح : منع نشوب حرب نووية" . وقد عرض ممثل الأرجنتين مشروع القرار في الجلسة ٣٣

للجنة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

أعطى الكلمة الآن لأمين اللجنة ليتلو قائمة المتقدمين بمشروع القرار .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تقدمت الوفود التالية بمشروع القرار A/C.1/45/L.23 : الأرجنتين ، إكوادور ، أوروغواي ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، السودان ، السويد ، شيلي ، فنزويلا ، كولومبيا ، ماليزيا ، المكسيك ، نيجيريا ، الهند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،

بنما ، بيرو ، الغلبين ، قطر ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، أسبانيا ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، اليونان ، أيسلندا ، إسرائيل ، اليابان ، النرويج ، بولندا ، رومانيا .

أعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.23 بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل ١٢ صوتا مع امتناع ٩ وفود عن التصويت .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت اللجنة الان في مشروع القرار A/C.1/45/L.25 المعنون : "استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة : اتفاقية حظر استعمال الاسلحة النووية" . وقد عرض ممثل الهند مشروع القرار في الجلسة ٢٩ للجنة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

وأعطى الكلمة لأمين اللجنة ليتلو قائمة المشتركين في تقديم مشروع القرار .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع

القرار A/C.1/45/L.25 : مقدم من الوفود التالية : اثيوبيا ، الأرجنتين ، أفغانستان ، إكوادور ، إندونيسيا ، بنغلاديش ، بوتان ، الجزائر ، فييت نام ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، الهند ، يوغوسلافيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب إجراء تصويت مسجل .

أُجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتسوانا ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاسو ، بروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا ،
 أيسلندا ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ،
 النرويج ، البرتغال ، أسبانيا ، تركيا ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
 الأمريكية .

الممتنعون : بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليونان ، هنغاريا ، أيرلندا ،
 إسرائيل ، اليابان ، لختنشتاين ، بولندا ، رومانيا .

أُعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.25 بأغلبية ١٠٦ صوتا مقابل ١٧ صوتا مع

امتناع ١٠ وفود عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت اللجنة الان في مشروع القرار A/C.1/45/L.33 المعنون "استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة : تجميد التسليح النووي" . وقد عرض مشروع القرار هذا ممثلا المكسيك في الجلسة الخامسة والعشرين للجنة الاولى ، المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

أعطي الكلمة لأمين اللجنة .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار A/C.1/45/L.33 مقدم من الدول التالية : اندونيسيا وبوليفيا وبيرو والسودان والمكسيك وميانمار والهند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طُلب إجراء تصويت مسجل ، لكن نظرا لعطل في جهاز التصويت ، أقترح تعليق الجلسة .

عُلفت الجلسة الساعة ١٢/٠٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٣٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني أعتذر عن توقف الجلسة

الناجم عن مشاكل فنية .

أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني

أعتذر بدوري عن المشكلة التي طرأت والتي ترجع لخلل فني ميكانيكي محض ، وأضيف أنه يسعدني أننا لم نكن نصوت على أية مشاريع قرارات بشأن العلم والتكنولوجيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت اللجنة الآن في مشروع

القرار A/C.1/45/L.33 . وكما ذكرت من قبل ، فقد طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ،

استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،

بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ،

بروني دار السلام ، بوركينا فاسو ، بروندي ، جمهورية

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، جمهورية

افريقيا الوسطى ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ،

كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ،

إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، فيجي ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ،

غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، الهند ، إندونيسيا ، إيران

(جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، جامايكا ، الأردن ،

كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ،

ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،

ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،

المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ،

نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،
بنما ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، ساموا ، المملكة
العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، ستغافورة ، الصومال ،
سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية
العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، إسرائيل ، إيطاليا ،
اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، اسبانيا ، تركيا ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلغاريا ، الصين ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فنلندا ،
اليونان ، هنغاريا ، ايسلندا ، لختنشتاين ، النرويج ، بولندا ،
رومانيا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٧ أصوات مقابل ١٤ صوتا مع امتناع ١٢ عضوا
عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للوفود التي

ترغب في تعليق تصويتها على مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ٥ .

السيد موريس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تود استراليا

تعليق تصويتها على مشروع القرار A/C.1/45/L.23 المعنون "وقف سباق التسلح النووي
ونزع السلاح : منع نشوب حرب نووية" . يتناول مشروع القرار دور مؤتمر نزع السلاح في
وقف سباق التسلح النووي وبوضوح في منع نشوب حرب نووية .

وباعتبار أن مؤتمر نزع السلاح يمثل الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف الوحيدة لنزع السلاح ، تؤيد استراليا نظره في الموضوع بأي شكل من الاشكال يراه لائقا . ونلاحظ أن مشروع القرار يدعو إلى إقامة لجان مخصصة ، وهو ما لن تعترض عليه استراليا إذا كان هناك توافق في الآراء بشأنه . بيد أننا نلاحظ أيضا أنه توجد لدى مؤتمر نزع السلاح أساليب بديلة ، بما فيها استغلال الاجتماعات غير الرسمية ، لمناقشة المسائل من حيث الجوهر ، وهي وسائل استخدمت مثلا خلال دورة ١٩٩٠ .

السيد دونوواكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أعلن تصويت اليابان على مشروع القرار A/C.1/45/L.33 بشأن تجميد الاسلحة النووية . لقد بذلت اليابان على مدى السنين جهودا متواصلة في الأمم المتحدة وشتى المحافل الدولية الأخرى سعيا وراء نزع السلاح النووي بهدف إزالة الاسلحة النووية في نهاية الامر . كما ترحب اليابان تمام الترحيب بالتقدم الكبير الذي أحرزته مؤخرا كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مجال نزع السلاح النووي . ومن جهة أخرى ، بينما تواصل اليابان العمل للتوصل إلى نزع السلاح النووي فإنها ترى أنه يجب ألا تغيب عن ذهننا الحالة الراهنة في العالم والتي مازال الردع النووي يقوم فيها بدور هام في صون السلم والأمن العالميين .

ولذا تساور اليابان شكوكا فيما إذا كان للمقترح المتعلق بتجميد التسلح النووي مغزى أو جدوى من الناحية العملية . فتجميد التسلح النووي يعني الحفاظ على التفوق النووي الحقيقي أو المتصور لجانب على الآخر ، وذلك ما لم يدعم بترتيبات موشوق بها وجيدة الإعداد تكفل إجراء خفض متوازن في الأسلحة النووية . ومن ثم لا يمكن أن يشكل تجميد التسلح النووي في حد ذاته عاملا يسهم في تحقيق السلم والاستقرار الدوليين .

وفيما يتعلق أيضا بمسألة التحقق المشار إليها في الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار ، فإن إنفاذ تدابير التحقق في ميدان تجميد التسلح النووي يعد ، في مفهومنا ، أمرا بالغ الصعوبة . كما أن مجرد إصدار إعلان بشأن تجميد التسلح النووي دون النص على وسائل تحقق فعالة لن تكون له أهمية تذكر .

تلك هي الأسباب الأساسية التي حثت اليابان على التصويت ضد مشروع القرار

. L.33

السيد أميغ (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أسوة بمشروع قرار

العام الماضي ، أود ، فيما يتعلق بتجميد التسلح النووي ، أن أبين سبب تصويست فرنسا ضد مشروع القرار A/C.1/45/L.33 . إن اعتراضاتنا تتعلق بمفهوم التجميد ذاته ، ولقد أعربنا عنها في مناسبات عديدة .

أولا ، إن التجميد ينحو ، بحكم تعريفه ، إلى تثبيت الأوضاع القائمة حاليا ومن ثم ، تثبيت ما قد تنطوي عليه تلك الأوضاع من اختلالات ، وما ينجم عنها من أخطار تهدد أمن الدول المعنية . فضلا عن ذلك إن التجميد قد يتساوى مع إعطاء دولة زادت إلى حد كبير من تسليحها ميزة دائمة على حساب دول ربما تكون قد خففت جهودها في هذا المجال .

وعلاوة على ذلك ، يعد التحقق من التجميد أمرا بالغ الصعوبة ، كما أن إنشاء آلية فعالة للتحقق من تجميد التسلح سيقتضي إجراء مفاوضات لن تكون أقل طولا أو تعقدا من التفاوض بشأن اتفاق لخفض الأسلحة .

وأخيرا إن التجميد بالقدر الذي يمكن أن تستفيد منه دولة ما ، سيقبل إلى حد كبير من اهتمام تلك الدولة بإجراء مفاوضات ، وسيقبل بالتالي من استعدادها للدخول في مفاوضات جادة بشأن خفض الأسلحة .

ومن ثم ، لن يمكن بأي حال إحراز تقدم على طريق خفض الترسانات النووية بإصدار بيانات الهدف منها هو التجميد . فالسبيل إلى ذلك الخفض يتطلب ، في مرحلته الأولى ، إجراء مفاوضات بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين ، تبدأ بتعريف التوازن المرضي وإرسائه .

وتأمل فرنسا أن يدرك مقدمو مشروع القرار مستقبلا على ضوء تطورات الحالة الدولية ، أن مفهوم تجميد التسليح النووي غدا مفهوما باليا لا يصلح للتطبيق .

السيد بافلاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل تصويت الوفد البولندي على مشروع القرار A/C.1/45/L.25 ، المعنون "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية" .

إن بولندا تؤيد ، بوجه عام ، الهدفين المنصوص عليهما في مشروع القرار هذا وهما تقليل الخطر الذي يهدد بنشوب حرب نووية وخطر استعمال الأسلحة النووية . بيد أن لدينا بعض الشك في إمكانية أن يقبل مؤتمر نزع السلاح من الناحية الواقعية مشروع الاتفاقية المرفق بمشروع القرار L.25 ، بصيغته الراهنة ، وأن يعتبره تدبيرا عمليا في مجال نزع السلاح . ولذا امتنعت بولندا على مفض عن التصويت على مشروع القرار .

السيد ايلم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود الوفد السويدي أن يعلل تصويته على مشروع القرار A/C.1/45/L.25 "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية" .

ولقد صوتت السويد مؤيدة لمشروع القرار L.25 الذي تولى عرضه ممثل الهند ، مثلما أيدت في السنوات السابقة مشاريع القرارات المماثلة . وباعتنا على ذلك هو دعم مفهوم حظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها بموجب مك قانوني دولي . ويبدو أن ذلك الحظر يتفق مع قاعدة دولية آخذة في الظهور تقضي بأن استعمال

الاسلحة النووية يتنافى مع قوانين الانسانية ومع ما تمليه ضمائرنا علينا . والواقع أن العديد من قواعد القانون الدولي تحد أو تحظر استعمال الاسلحة النووية في بعض الظروف . وفي رأي السويد أن الوقت قد حان لتقضي إمكانيات فرض حظر شامل على استعمال الاسلحة النووية بشكل مناسب وملزم قانونا .

وحيث أنه لا يمكن الاستدلال على الحظر من ميثاق الأمم المتحدة ، فالسويد لديها تحفظات إزاء الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار ، وما تنطوي عليه من تفسير للميثاق .

السيد باتوكالو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أتكلم لأعلل تصويت وفدي على مشروع القرار A/C.1/45/L.33 "تجميد الاسلحة النووية" . ولقد امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع لسببين أساسيين .

ففي رأينا أن فكرة تجميد الاسلحة النووية كانت نهجا صالحا لنزع السلاح فسي وقت كنا نشهد فيه سباق تسلح جامحا وتزايد عدد الاسلحة النووية ، ولم تكن أية دلائل على التخفيضات لائحة في الأفق . تلك كانت الحالة في مستهل الثمانينات . وإزاء تلك الصورة القاتمة أيدت فنلندا ، فيما سبق ، نهج التجميد ومشاريع القرارات المساييرة له . بيد أن الوضع مختلف الآن . فلقد اتُفق على إجراء تخفيضات حقيقية في الاسلحة النووية ونُفذ ما تم الاتفاق عليه . وإن تخفيضات أخرى في سبيلها إلى الحدوث . وتجميد هذه الحالة لن يكون من شأنه دفع عملية نزع السلاح النووي قدما . إن من شأنه حقا أن يجمدها . ولذا زادت لدينا الهواجس إزاء مشروع القرار الذي يقوم في هذا الصدد منذ حين ، ولذا أيضا قررنا هذا العام أنه لم يعد بوسعنا تأييده .

وفضلا عن ذلك ، أشار الاطناب المتبدي بشكل كبير في مشروع القرار ضيقتنا إلى حد ما : فقضايا مثل عدم انتاج المواد الانشطارية وحظر التجارب الشامل قضايا يجري تناولها في مشاريع قرارات أخرى لا يصوت وفدي مؤيدا لها فحسب ، بل ويشارك في تقديمها .

السيد ياندل (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوّت وفسد النمسا مؤيدا لمشروع القرار A/C.1/45/L.33 ، "تجميد التسليح النووي" . وباعثنا على ذلك أننا ظللنا على امتداد السنين نقر الأفكار والمفاهيم الأساسية لما يسمى بالتجميد ، ونؤيد مشاريع القرارات ذات الصلة بهذا الموضوع .

بيد أنه بالنظر إلى التطورات التي طرأت مؤخرا في الساحة الدولية وفي ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، نود الآن أن نؤكد أن التجميد ، في مفهومنا ، لا يمنع أو يعوق خفض مخزونات الأسلحة النووية أو القضاء على تلك الأسلحة ومن ثم لا ينبغي ، في رأينا ، النظر إلى التجميد باعتباره مفهوما يتناقض مع تلك الانجازات الايجابية مثل معاهدة ازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى وغير ذلك من اتفاقات نزع السلاح الحقيقية بل ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره مكملا لها .

السيد موريس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شرحت

للتو موقف استراليا بشأن مشروع القرار A/C.1/45/L.23 "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية" وأود الآن أن أعْلِل موقفنا بشأن مشروع القرار A/C.1/45/L.33 المعنون "تجميد التسلح النووي". لقد أيدت استراليا باستمرار منذ عام ١٩٨٤ مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع ومازلنا نتعاطف مع أهدافه فيما يتعلق بالتطوير النوعي للأسلحة النووية ، بيد أننا نشك في الصلة المستمرة لمشروع القرار بالجوانب الأخرى في وقت لا يتم فيه ببساطة السعي إلى التجميد ولكن تجري في الواقع تخفيضات كمية في الأسلحة النووية .

السيد أدانك (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : موّتت

نيوزيلندا مؤيدة مشروع القرار A/C.1/45/L.23 بشأن وقف سباق التسلح النووي ومنع نشوب حرب نووية ، ومشروع القرار A/C.1/45/L.33 المتعلق بتجميد التسلح النووي . ولئن كانت نيوزيلندا تؤيد مشروع القرارين فإنها تتفق في الرأي مع تعليل التصويت الذي قدّمه ممثل استراليا فيما يتعلق بمشروع القرارين .

السيد هو تشياودي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : صوّت وفد

الصين مؤيدا مشروع القرار A/C.1/45/L.25 المعنون "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية" لأننا نؤيد الغرض الرئيسي لمشروع القرار . وهذا أمر معروف للجميع . فمنذ اليوم الأول لحيازة الصين للأسلحة النووية أعلنت الحكومة الصينية رسميا أن الصين لن تبدأ باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أية ظروف . وتعهدت الصين أيضا بالامتناع عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية .

وما فتئت الصين ترى أنه إلى أن يتحقق هدف الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدمير هذه الأسلحة ، ينبغي لجميع الدول أن تتعهد ألا تبدأ باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أية ظروف وأن تلتزم دون قيد أو شرط بالامتناع عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أية دولة غير حائزة للأسلحة النووية أو أي

منطقة خالية من الأسلحة النووية . وعلى هذه الاسس يمكن ابرام الاتفاقات الدولية اللازمة . ويعتقد وفد الصين أن بعض التعابير الواردة في مشروع القرار A/C.1/45/L.25 ومشروع الاتفاقية المرفق يمكن مناقشتها على نحو أوسع وتحسينها .

انضم وفد الصين إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/45/L.14 المعنون "دراسة شاملة عن الأسلحة النووية من إعداد الأمم المتحدة" . بيد أنني أود أن أشير إلى أن وفد الصين لم يشارك في التصويت على القرار ٧٥/٤٣ نون ، كما أن خبراء الحكومة الصينية لم يشتركوا في البحث الخاص بالدراسة الشاملة عن الأسلحة النووية . إن سياسة الحكومة الصينية وموقفها بشأن الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي مشروحان بالكامل في الوثائق الرسمية ذات الصلة للحكومة الصينية وفي بيانات الزعماء الصينيين .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك تكون اللجنة قد اختتمت

نظرها في مشاريع القرارات في المجموعتين ٤ و ٥ والبت فيها ، باستثناء مشاريع القرارات التي قررنا تأجيلها في بداية هذه الجلسة .

ستبدأ اللجنة غدا في النظر في مشاريع القرارات في المجموعة ٧ والبت فيها ، باستثناء مشروع القرار A/C.1/45/L.39 ألف وباء ؛ وفي المجموعة ٦ التي أبلغنا أن مشروع القرارين L.9 و L.19 قد أدمجا في مشروع القرار A/C.1/45/L.56 ؛ وفي مشروع القرار المتبقي A/C.1/45/L.51 في المجموعة ٨ ؛ وفي المجموعة ٩ ، مشروع القرارين A/C.1/45/L.13/Rev.1 و A/C.1/45/L.24/Rev.1 .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥